تقرير حول:

الدعاية الانتخابية في دير البلح

إعداد:

الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح

نيسان/ أبريل 2026م

مقدمة

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بتاريخ 2025/12/2، يقضي بتحديد يوم السبت الموافق 2026/4/25م، موعداً لإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في جميع محافظات الوطن، ورأت لجنة الانتخابات المركزية صعوبة إجراء الانتخابات المحلية في كامل قطاع غزة، إلا أنها وبعد دراسة معمقة للظروف الراهنة وحرصاً على تعزيز الوحدة الجغرافية والسياسية بين شطري الوطن وضمان حق المواطنين في المشاركة في العملية الديمقراطية؛ ارتأت اللجنة برئاسة الدكتور رامي الحمد الله، إجراء الانتخابات المحلية في مدينة دير البلح بالتزامن مع إجرائها في 420 هيئة محلية في الضفة الغربية[1].

وعلى إثر التحقق من إجراء الانتخابات تضافرت جهود مجموعة من المنظمات الأهلية بمبادرة من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في تشكيل الحملة الأهلية للرقابة على الانتخابات المحلية وكان الأستاذ سمير زقوت نائب مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان منسق الحملة، وشارك في هيئتها التنسيقية المنظمات الآتية: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية، جمعية الإغاثة الزراعية، جمعية الدراسات النسوية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، جمعية غزة للثقافة والفنون، جمعية قطوف الخير الصحية والمجتمعية، جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، جمعية الخريجات الجامعيات، جمعية المستقبل الخيرية، جمعية المستقبل للتنمية والبيئة، جمعية أطفالنا للصم، ومركز الميزان لحقوق الإنسان.

وجاءت الانتخابات المحلية في مدينة دير البلح بعد فترة انقطاع امتدت لعقدين من الزمن لم يتمكن خلالها سكان قطاع غزة من ممارسة حقوقهم الديمقراطية وعلى رأسها المشاركة في الانتخابات واختيار ممثليهم، تقف مدينة دير البلح اليوم أمام لحظة فارقة؛ حيث يتوجه سكانها إلى صناديق الاقتراع في لحظة يمتزج فيها عطش المشاركة بمشاعر التوجس والقلق في ظل حرب الإبادة الجماعية، التي تواصلها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. ولا يعد الاستحقاق الانتخابي مجرد إجراء إداري لاختيار ممثلي المجلس المحلي فحسب، بل هو تجسيد لإرادة شعبية تسعى لاستعادة حقها الدستوري في الترشح والانتخاب بعد غياب طويل، وحاجة قطاع غزة الملحّة للتعافي بعد التدمير الذي طال مختلف أوجه الحياة. وبالرغم من تحديات الواقع المرير كانت رسالة سكان القطاع واضحة بأننا شعب يسعى لممارس حقه الديمقراطي في اختيار من يمثله، وأننا شعب يتمسك بحقه في تقرير مصيره بنفسه، ما يجعل من هذه العملية الانتخابية اختباراً حقيقياً لمدى الصمود والتمسك بقيم العدالة والديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم، في ظل ظروف استثنائية، بحيث تحولت خيمة النزوح إلى مركز اقتراع.

وبعد قرار مجلس الوزراء حددت لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين المواعيد المحددة لمراحل العملية الانتخابية وجاء الجدول الزمني على النحو الآتي:

الفترات القانونية لمراحل العملية الانتخابات المحلية[2]:

- مرحلة التسجيل: من 20– 2026/1/24م، لمدة (5) أيام. ولم تجرِ في دير البلح.
- مرحلة النشر والاعتراض: من 7– 2026/2/9م، لمدة (3) أيام. ولم تجرِ في دير البلح.
- مرحلة الترشح: من 2026/2/23– حتى 2026/3/1م، لمدة (7) أيام. وجرت في دير البلح.

[1] لجنة الانتخابات المركزية، الانتخابات المحلية، 2026/1/19م. الرابط:
https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=5175 .

[2] لجنة الانتخابات المركزية، جدول المدد القانونية للانتخابات المحلية 2026، الرابط:
https://www.elections.ps/tabid/1300/language/ar-PS/Default.aspx .

- مرحلة الدعاية: من 10– 2026/4/23م، لمدة (14) يوم. وجرت في دير البلح.

وتشهد العملية الانتخابية في دير البلح منافسة بين (4) قوائم سجلت واعتمدت رسمياً، هي: السلام والبناء، دير البلح تجمعنا، مستقبل دير البلح، نهضة دير البلح. وأقرت لجنة الانتخابات المركزية (12) مركز اقتراع، يضم كل منها (10) محطات اقتراع أي بمجموع (120) محطة اقتراع، لكي يتمكن حوالي (70,000) ناخب من ممارسة حقهم الديمقراطي في الانتخاب، بسهولة ويسر.

مرحلة الدعاية الانتخابية

تعد الدعاية الانتخابية الركن الأساسي في التعريف بالبرامج السياسية للقوائم المرشحة لانتخابات بلدية دير البلح، إلا أن مشروعيتها ترتكز بالدرجة الأولى على مدى الامتثال للمحددات القانونية التي أقرّها قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم (23) لسنة 2025، والتي تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص وحماية الفضاء العام من الاستغلال، ولا يقتصر هذا الالتزام على الجانب الإجرائي بل يمتد ليشمل الميثاق الأخلاقي الذي يعزز قيم النزاهة والشفافية، ويحظر أشكال التحريض أو الدعاية القائمة على العنصرية ويحظر خطاب الكراهية والتمييز، والقدح والذم والتحريض، أو نشر المعلومات المضللة والكاذبة. إن التزام القوائم المرشحة بهذه المعايير يمثل صمام أمان لتكريس دور الانتخابات في تعزيز الاستقرار والسلم الأهلي، ويحول دون انزلاق العملية الديمقراطية نحو التجاوزات التي قد تمسّ بحرية ونزاهة الانتخابات؛ أو يحولها إلى مصدر للفتنة والصراعات، ما يجعل من الانضباط الدعائي مؤشراً حقيقياً على النضج السياسي للقوائم وقدرتها المستقبلية على إدارة الشأن العام بمسؤولية واقتدار.

الدعاية في قانون الانتخابات:

تناول القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، الدعاية الانتخابية من خلال مواده، حيث نصّت المادة (27) على أنّ "مدة الدعاية الانتخابية أربعة عشر يوماً تنتهي قبل الموعد المحدد للاقتراع بأربع وعشرين ساعة"[3]، وبدأت الدعاية في دير البلح فعلياً بتاريخ 2026/4/10 وانتهت بتاريخ 2026/4/23.

ونصّ القرار بقانون على أنّ "للقوائم أو مرشحيها.. تنظيم النشاطات المختلفة لشرح برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين بما لا يتعارض مع التشريعات السارية". وأن "يتحمل المرشحون.. المسؤولية عن نشاطات ومواد الدعاية الانتخابية الصادرة عنهم". وأنّ على "القوائم والمرشحين إزالة كافة مواد الدعاية الانتخابية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من بعد يوم الاقتراع، وفي حال عدم التزام القائمة والمرشحين بإزالة مواد الدعاية الانتخابية يجوز للجنة إزالتها وحسم قيمة تكاليف الإزالة من مبلغ تأمين الدعاية الانتخابية"[4].

ونصّ القانون على ضرورة أن "يراعى في الدعاية الانتخابية: عدم القيام بأعمال الدعاية الانتخابية في دور العبادة أو بجوار المشافي أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة. وعلى حظر استخدام الأماكن الخاصة لأغراض الدعاية الانتخابية دون موافقة أصحاب هذه الأماكن. وعدم استعمال المركبات واللوازم والشعارات الحكومية والعامة في الدعاية الانتخابية. وألا تتضمن الدعاية الانتخابية أي تحريض أو خطاب

[3] القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، المادة 27.
[4] المرجع السابق، المادة 28.

عنصري أو كراهية أو مساس بأي من القوائم أو المرشحين. وعدم تمويل الحملة الانتخابية من الدولة أو من أي مصدر غير فلسطيني، سواء أكان هذا المصدر داخلياً أم خارجيا نقدية أم عينية، مباشرة أم غير مباشرة"[5].

وحول دور وسائل الإعلام، نصّ القرار بقانون على أنّ على الوسائل "الرسمية إتاحة فرص مجانية متكافئة للدعاية الانتخابية للمرشحين والقوائم بالتنسيق مع اللجنة"[6].

ونص القرار بقانون على أن من يخالف أحكام الدعاية الانتخابية الواردة فيه "يحال للنيابة العامة". وبعد انتهاء الانتخابات "يلتزم كل مرشح وكل قائمة شاركت في انتخابات المجالس البلدية أن تقدم خلال شهر من تاريخ إعلان النتائج النهائية كشفاً مالياً مفصلا يبين تكاليف الدعاية الانتخابية، ومصادر تمويلها، وأوجه الصرف، وللجنة الانتخابات الطلب بأن تكون الكشوفات المالية مدققة من مدقق حسابات قانوني أو من خلال تقديم إقرار عدلي بذلك وتمكين من له مصلحة بالاطلاع عليها. وتصدر اللجنة تعليمات يتم بموجبها تحديد سقف الصرف على الدعاية الانتخابية آخذة بعين الاعتبار حجم الهيئة المحلية وعدد الناخبين وتكلفة المعيشة. وحول مبالغ تأمين الدعاية الانتخابية للمرشحين والقوائم أقر القرار بقانون بأنها تسترد في حال إزالة كافة مظاهر دعايتها الانتخابية خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى من يوم الاقتراع وتقديم الكشف المالي"[7].

وتناول القرار بقانون محددات الدعاية الانتخابية والمحظورات والضوابط، فحظر الدعاية في دور العبادة، المشافي، والمباني الحكومية، واشترط موافقة الملاك للأماكن الخاصة. وفي الموارد منع استخدام المقدرات العامة (مركبات أو شعارات رسمية) أو التمويل الخارجي وغير الفلسطيني. وفي المحتوى حظر الخطاب العنصري، التحريض، الكراهية، أو الإساءة للمنافسين. وفي دور الإعلام ألزم الوسائل الرسمية بضمان تكافؤ الفرص المجاني للجميع.

ورتب القانون تبعات جزائية بإحالة المخالفين للنيابة العامة، مع إلزام القوائم بتقديم كشف مالي مدقق خلال شهر من إعلان النتائج، يوضح مصادر التمويل وأوجه الصرف ضمن السقف الذي تحدده اللجنة، كشرط أساسي لاسترداد مبلغ تأمين الدعاية.

كما حدد القرار بقانون الإطار الزمني واللوجستي عبر الانضباط الزمني وأظهر النص دقة عالية في تحديد المواعيد (14 يوماً للدعاية، 24 ساعة للصمت، 3 أشهر للإزالة، شهر للتقرير المالي). هذا يضمن استقرار العملية الانتخابية وعدم تداخل مراحلها.

ووضع القرار بقانون حدود المسؤولية البيئية والجمالية إلزامية إزالة الدعاية تعكس حرص المشرّع على الحفاظ على المظهر العام للمدن، وربط ذلك بالتأمين المالي، ويعدّ أداة ضغط فاعلة لضمان التنفيذ.

وضمن القرار بقانون النزاهة والشفافية المالية من خلال حصر التمويل في المصادر الفلسطينية فقط هو إجراء سيادي يمنع التدخلات الخارجية في الشأن المحلي. واشترط مدقق حسابات قانوني أو إقرار عدلي يحول دون استشراء المال السياسي ويضمن تكافؤ الفرص بين القوائم الغنية والفقيرة من خلال سقف الصرف.

وحول أخلاقيات العمل الانتخابي أكد القرار بقانون تحييد المؤسسات العامة بمنعه الدعاية في دور العبادة والمستشفيات والمدارس وغيرها من المؤسسات العامة، وسعى القانون لمنع استغلال العواطف الدينية أو الموارد العامة لصالح طرف دون آخر. وتشدد في منع خطاب الكراهية والتحريض، الأمر الذي يعكس وعياً بضرورة الحفاظ على النسيج الاجتماعي أثناء المنافسة الانتخابية. وألزم الإعلام الرسمي بتقديم مساحات مجانية متكافئة

[5] القرار بقانون رقم (23) لسنة 2025 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعديلاته، المادة 29.
[6] المرجع السابق، المادة 30.
[7] المرجع السابق، المواد 31 و32 و33.

هو تطبيق لمبدأ "المساواة أمام القانون"، مما يضمن وصول البرامج الانتخابية لكافة المواطنين بغض النظر عن القدرة المالية للقائمة.

رصد انتهاكات الدعاية الانتخابية في دير البلح:

تكتسب عملية رصد انتهاكات الدعاية الانتخابية في انتخابات بلدية دير البلح أهمية كبيرة، ليس فقط كونها استحقاقاً ديمقراطياً طال انتظاره، بل لأنها تجري في ظل ظروف سياسية ومجتمعية بالغة التعقيد تفرض تحديات مضاعفة على سلامة التنافس الانتخابي، إن الرصد الميداني الذي قام به فريق الحملة الأهلية للرقابة على الانتخابات المحلية يهدف إلى تأصيل ثقافة الالتزام بالقانون، والتصدي للتجاوزات التي قد تعكر صفو العملية الديمقراطية، بدءاً من استغلال الفضاء العام، مروراً بتجاوز الفترات الزمنية المحددة، وصولاً إلى أشكال الدعاية التي تمس بقدسية يوم الاقتراع.

بدأت الدعاية الانتخابية في دير البلح بتاريخ 2026/4/10م، ورصد فريق الحملة الأهلية للرقابة على الانتخابات المحلية عدة انتهاكات ومخالفات لمحددات الدعاية، يوجزها التقرير على النحو يأتي:

أولاً: الدعاية قبل الموعد:

1. رصد فريق الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات دير البلح، بدء إحدى القوائم، دعايتها بتاريخ 2026/4/8، وذلك قبل موعد بدء الدعاية بيومين. وذلك من خلال إشهار صفحتها على فيسبوك، ونشر برنامجها الانتخابي، وإعلان قائمة مرشحيها، وحث الناخبين على انتخابها.
2. عند حوالي الساعة 22:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2026/4/9، رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، نشر مرشح عن إحدى القوائم، تسجيلاً صوتياً على مجموعة عائلته، كدعاية انتخابية، قبل حلول الموعد المحدد للدعاية.
3. عند حوالي الساعة 22:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2026/4/9، رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، نشر إحدى القوائم، دعاية انتخابية، قبل حلول الموعد المحدد للدعاية، وذلك عن طريق شخصيات اعتبارية.
4. عند حوالي الساعة 22:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2026/4/9، رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، إحدى القوائم، دعاية انتخابية، قبل حلول الموعد المحدد للدعاية، عن طريق صحفيين على شبكة فيسبوك.
5. عند حوالي الساعة 18:40 من مساء يوم الخميس الموافق 2026/4/9، رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، نشر إحدى القوائم، دعاية انتخابية، قبل حلول الموعد المحدد للدعاية، وذلك عن طريق شخصيات اعتبارية.

ثانياً: خطاب التحريض والكراهية:

1) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الأول من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/10، خطاباً موجهاً ضد إحدى القوائم، تضمن التحريض والكراهية ووصل إلى القدح والذم، على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك.

2) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثاني من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/11، خطاباً موجهاً ضد مرشحين، تضمن التحريض والكراهية ووصل إلى القدح والذم، على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك.

3) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثالث من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/12، خطاباً موجهاً ضد مرشح لإحدى القوائم، تضمن التحريض والكراهية ووصل إلى التشهير والقدح والذم، على شبكة فيسبوك.

4) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثالث من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/12، خطاباً موجهاً ضد مرشح لإحدى القوائم، تضمن التحريض والكراهية ووصل إلى التشهير والقدح والذم، على شبكات التواصل الاجتماعي.

5) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، استمرار الخطاب التحريضي ضد القوائم المرشحة، خلال اليوم الثامن من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/17م، ووصل إلى حد القدح والذم في المرشحين، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي.

6) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، استمرار الخطاب التحريضي ضد القوائم المرشحة، خلال اليوم العاشر من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/19م، ووصل إلى حد القدح والذم في المرشحين، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك.

7) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، استمرار الخطاب التحريضي ضد القوائم المرشحة، بتاريخ 2026/4/21، خلال اليوم الثاني عشر من الدعاية الانتخابية، ووصل إلى حد القدح والذم في المرشحين، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي.

8) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، استمرار الخطاب التحريضي ضد القوائم المرشحة، خلال اليوم الحادي عشر من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/20، ووصل إلى حد القدح والذم في المرشحين، وذلك على شبكة فيسبوك.

ثالثاً: دعاية انتخابية في غير أماكنها:

1. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثالث من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/12، مخالفات للدعاية الانتخابية قامت بها إحدى القوائم، بإلصاق بوسترات على مؤسسات عامة تابعة للأونروا: مكتب الصيانة، مكتب الشؤون الاجتماعية، مدرستي ذكور دير البلح الابتدائية والإعدادية، ونادي خدمات دير البلح، الكائنة في معسكر دير البلح. وفي الأماكن نفسها، رصد الباحثين تمزيق بعض هذه الملصقات من قبل مجهولين.
2. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثالث من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/12، مخالفات للدعاية الانتخابية قامت بها إحدى القوائم، بإلصاق بوسترات على أحد مراكز الاقتراع المعلن عنها، وهو: مركز اقتراع مركز النشاط النسائي، الكائن في معسكر دير البلح. كما رصد الباحثين تمزيق بعض هذه الملصقات من قبل مجهولين.
3. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الرابع من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/13، مخالفة للدعاية الانتخابية قامت بها إحدى القوائم، بإلصاق بوسترات على مؤسسة عامة، هي مقر وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة المصرية، الكائنة في شارع البركة في دير البلح.

4. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الخامس من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/14، مخالفة للدعاية الانتخابية قامت بها إحدى القوائم، بإلصاق بوسترات على جدار مدرسة دير البلح.
5. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم السادس من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/15، مخالفة للدعاية الانتخابية قامت بها إحدى القوائم، بإلصاق بوسترات على جدار مدرسة عبد الكريم العكلوك.
6. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الثاني من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/11، ممارسة مرشحة لإحدى القوائم، من داخل نقطة طبية عامة، واستغلال نفوذها المهني في الدعاية الانتخابية ونشر الفيديو على شبكة فيسبوك.
7. رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، إتاحة وزارة الحكم المحلي في غزة الفرصة لممثل إحدى القوائم، للحديث عبر مجموعة تخصها على "واتس اب"، دون غيرها من القوائم المرشحة، خلال اليوم الثالث عشر من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/21، وهو ما يعد مخالفة لضوابط الدعاية الانتخابية وتدخل حكومي مباشر لدعم طرف من الأطراف المتنافسة.

رابعاً: اعتداءات على الدعاية الانتخابية:

1) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليومين الثاني والثالث من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 11– 2026/4/12، تمزيق ملصقات لقائمة بعينها، وذلك في مناطق وسط البلد والمعسكر وشارع البركة، بعد حملة تحريض حملت التشهير والكراهية والقدح والذم، على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك، بحق القائمة، واتهامها بالتبعية إلى إحدى الفصائل الفلسطينية.

2) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، خلال اليوم الحادي عشر من الدعاية الانتخابية، بتاريخ 2026/4/20، تمزيق ملصقات لإحدى القوائم، وذلك في شارع النخيل في دير البلح. دون أسباب واضحة، ولكن يمكن إدراج الانتهاك ضمن آثار أعمال التحريض على القائمة على شبكات التواصل الاجتماعي.

3) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، تمزيق ملصقات لقوائم مرشحة، بتاريخ 2026/4/21، خلال اليوم الثاني عشر من الدعاية الانتخابية.

4) رصد باحثو الحملة الأهلية للرقابة على انتخابات بلدية دير البلح، تمزيق ملصقات لقوائم مرشحة، في شوارع: العزايزة والسلام وعكيلة، بتاريخ 2026/4/21، خلال اليوم الثالث عشر من الدعاية الانتخابية.

آثار انتهاكات الدعاية على الانتخابات:

يضع التقرير الانتهاكات المرصودة للدعاية الانتخابية في دير البلح في سياق تقييمي يقيس مدى التزام القوائم المرشحة بالمواثيق الأخلاقية والأطر القانونية الناظمة، انطلاقاً من الإيمان بأن نزاهة العملية الانتخابية تبدأ من شفافية الدعاية الانتخابية، وأن ممارسة الحق في الرقابة هي الوجه الآخر لممارسة الحق في الانتخاب، وجميعها أدوات لا غنى عنها لتعزيز ثقة المواطن في المؤسسة البلدية المنتخبة وقدرتها على تمثيله بصدق وأمانة. وعليه؛ يستعرض التقرير آثار انتهاكات الدعاية الانتخابية التي رصدها فريق الحملة الأهلية على واقع الدعاية في دير البلح، وذلك على النحو الآتي:

1. توصف القوائم المرشحة بأنّ خلفيتها عشائرية ومستقلة، بيد أن وجود شخصيات محسوبة على فصائل معينة، خلق حالة من التوتر.
2. رصد بِدْء قوائم بعينها الدعاية الانتخابية قبل الموعد المحدد للدعاية عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
3. ظهر التحريض في الدعاية الانتخابية على شبكات التواصل الاجتماعي منذ اليوم الثاني من الدعاية الانتخابية الموافق 2026/4/11م، حيث بدأ ضد إحدى القوائم، بواسطة أشخاص أو مجموعات، تحت ذريعة انتماء عدد من المرشحين فيها لإحدى الفصائل الفلسطينية، كما بدأ تحريض حول قائمة أخرى تحت ذريعة انتماء عدد من المرشحين فيها لفصيل آخر، كما استهدفت قائمة ثالثة تحت ذريعة انتماء عدد من المرشحين فيها لإحدى الفصائل، فيما استهدفت قائمة رابعة تحت ذريعة انتماء عدد من المرشحين فيها لفصيل ثالث.
4. بدأ التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك يأخذ منحنى تصاعدي في اليوم السادس من الدعاية الموافق 2026/4/15م، بزيادة عدد المنشورات التي تضمنت خطاب التحريض والكراهية والعنصرية، ووصلت إلى حد الذم والقدح. وانعكس ذلك على سلوك المواطنين أو القائمين على الحملات الانتخابية الخاصة بالقوائم المرشحة، حيث رصدت عمليات تمزيق الملصقات وتخريب اليافطات لجميع القوائم في مناطق مختلفة من دير البلح.
5. رصد فريق الحملة، تصاعد خطاب التحريض على شبكة فيسبوك وإن لم يكن ظاهراً تبعية الصفحات لقوائم متنافسة، حيث تطرق الخطاب لنزاهة القوائم الانتخابية واستخدام بعضها الرشاوى الانتخابية عبر المساعدات العينية المقدمة للناخبين.
6. يرى فريق الحملة الأهلية للرقابة أن مخالفات الدعاية الانتخابية في دير البلح قد أثرت على الأجواء العامة، زادت من حدة الاشتباك اللفظي على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك، فيما تواصل التراشق اللفظي سواء بين الناطقين باسم القوائم المرشحة، أو بين أنصار القوائم، أو من قبل صفحات خصصت لإطلاق الاتهامات على الجميع مثل صفحة "لوج الانتخابات" وعلى ما يبدو أن هدفها هو إلغاء الانتخابات.
7. يرى فريق الحملة أن الخطاب التحريضي على شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك قد تحوّل إلى لجنة الانتخابات، وبدأ يأخذ توجهاً ضاغطاً نحو إلغاء الانتخابات، فقد رصد الفريق أكثر من منشور ضد لجنة الانتخابات، يهاجمها بشكل واضح بسبب مسألة تأمين مراكز الاقتراع، وتفوح من هذه المنشورات رائحة الانقسام، بسبب رفضها أن تؤمن شرطة غزة محيط تلك المراكز، وتتهم اللجنة بالتراجع عن تصريحاتها بالتعاقد مع شركة أمنية.
8. استهدفت صفحة "لوج الانتخابات" صباح يوم الثلاثاء الموافق 2026/4/21، رامي الحمد الله بوصفه رئيس لجنة الانتخابات المركزية، ووصفته بأنه من ظلم موظفي غزة في التقاعد المالي ومن قال عنهم (مستنكفين)، وأن غزة كانت آخر اهتمام حكومته عندما كان رئيساً للوزراء، وهاجمته لأنه وفق رأيها: قرر إجراء الانتخابات المحلية في منطقة واحدة بقطاع غزة وهي دير البلح وترك لجنة الانتخابات بغزة تتخبط وحدها، بدون مساعدة، واتهمت اللجنة بأنها لم تدخل الحبر الانتخابي وصناديق الاقتراع، وقالت أن ذلك قد ينسف العملية الانتخابية. وفي منشور آخر دعت إلى إلغاء الانتخابات بسبب تأمين شرطة غزة لها، ما سيشكل- وفقها- خطراً على حياة الناخبين. ويصنف ذلك من آثار خطاب التحريض والكراهية الذي شهدته الدعاية الانتخابية على شبكات التواصل الاجتماعي.
9. يؤكد فريق الحملة الأهلية أن هناك نقص واضح في التوعية بأهمية العملية الانتخابية ومحددات الدعاية والالتزام بميثاق الشرف الأخلاقي، وإن زادت مؤخراً بعد جهود الحملة التوعوية، ولكنها قليلة بشكل عام، لدرجة

أن هناك مناطق لم تصلها التوعية أو الدعاية، وقد يرجع ذلك بسبب المفاجأة في سيرورة الانتخابات في دير البلح، هذا بالإضافة إلى قلة الإذاعات المحلية العاملة في القطاع ومشكلات الانترنت والطاقة الكهربائية التي تسهم في ضعف التوعية.

10. رصد فريق الحملة ظهور أشكال تقليدية في الدعاية الانتخابية استخدمتها قوائم مرشحة، وهي الإذاعة المتحركة عبر سماعات محمولة على سيارات، ويجوز أنها تأتي في آخر أيام الدعاية.

11. لم يسجل فريق الحملة، انتهاكات خلال يوم الصمت الانتخابي، المقرر يوم الجمعة الموافق 2026/4/24م، حيث شهدت أنحاء دير البلح هدوء نسبي دون أنشطة دعائية.

خلص التقرير إلى أن الدعاية الانتخابية توجهت نحو الفضاء الرقمي غير المنضبط، وفشلت المواد القانونية في لجم خطاب الكراهية على "فيسبوك"، مما جعل المنصات الافتراضية المحرك الأول للتوتر على الأرض، وجاء تسييس الإجراءات الفنية لكي يحوّل ملف تأمين مراكز الاقتراع وقضية وجود الحبر الانتخابي من قضايا لوجستية إلى مادة للتحريض السياسي، مما يعكس عمق أزمة الثقة الناتجة عن الانقسام. ويسهم قصور التغطية التوعوية في تعميق فجوة العدالة التوعوية، حيث حُرمت المناطق الشرقية من التثقيف الانتخابي بسبب خطورتها الأمنية واقترابها من الخط الأصفر وتواجد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص. كما رصد التقرير سعي صفحات متخصصة مثل "لوج الانتخابات" إلى إجهاض العملية الانتخابية برمّتها، وهو مؤشر خطير على وجود تيارات مستفيدة من حالة التعطيل الديمقراطي.

ومن المهم الإشارة إلى أن معظم خطاب التحريض على وسائل التواصل، لم يكن بالإمكان ربطها بالمرشحين أو بالقوائم المتنافسة، مما يحول دون القدرة على محاسبة أحد على هذه التجاوزات.

انتهى